



# قیاس و تحلیل أثر القروض الخارجية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في بعض الدول المختارة (الولايات المتحدة الأمريكية ، مصر، العراق) خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٢٠)

چریان هادی عبدالله  
chryan.abdulla@univsul.edu.iq

الاستاذ یونس علی أحمد  
younis.ahmed@univsul.edu.iq

كلية الإدارة و الاقتصاد - جامعة السليمانية

## المستخلص

تعد القروض الخارجية أحد المصادر غير العادية التي تلجأ إليها بعض الدول والحكومات لتمويل احتياجاتها المالية نتيجة لجملة من الأسباب والعوامل ذات الطابع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي. ان هذا اللجوء يمكن أن ينتج عن عقده أو إبرامه جملة من الآثار الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية. يهدف هذا البحث الى قياس و تحليل أثر القروض الخارجية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المختارة (الولايات المتحدة الأمريكية ، مصر، العراق) خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٢٠)، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي من خلال تحليل بيانات السلاسل الزمنية و دمج البيانات لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية منها (النمو الاقتصادي والاستثمار و معدل التضخم) في الدول المختارة ، و يستنتج البحث أن هنالك آثاراً إيجابية و سلبية للقروض الخارجية ، و بشكل عام أثر القروض الخارجية الإيجابي في النمو الاقتصادي والاستثمار ومعدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن هذا التأثير سلبي في العراق ، بينما هذا الاثر في الحد المتوسط (إيجابي- سلبي) في مصر حسب الفترات والأوقات، و هذا الاختلاف يرجع الى كيفية عملية الاقتراض وحجم ونوع الفائدة المفروضة على القروض وكذلك كيفية توجيه واستخدام الدول القروض الخارجية. لذا ينبغي للدول والحكومات ان تعيد النظر في قضية القروض الخارجية من حيث الأسباب و الشروط وضرورة ربطها بالمشايخ الاستثمارية الاستراتيجية التي بإمكانها ان تكون خدمة لديونها دون أن تشكل عبئاً على الإقتصاد القومي.

الكلمات المفتاحية: القروض الخارجية ، المتغيرات الاقتصادية الكلية ، الدول المختارة.

Received: 5/2/2022

Accepted: 28/2/2022



## المقدمة:

إن القروض الخارجية هي اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع المصدر الخارجي للحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية مع الالتزام بسدادها مع الفوائد المترتبة عليها خلال فترة الزمنية المتفق عليها في عقد القرض. والقروض الخارجية إحدى الوسائل المهمة لتغطية القصور في الموارد والإمكانات المالية المحلية المتاحة، لتحقيق المعدل المرتفع من الاستثمار والنمو، إلا إن ارتفاع الاعتماد على القروض الخارجية أدى إلى تزايد معدلات التضخم، حيث يلجأ مختلف دول العالم إلى الاقتراض الخارجي على تنوع مصادره وذلك لحاجتها الداخلية للتمويل حسب وضعها الاقتصادي والهدف الاساسي من اللجوء إلى الاقتراض فإذا ما كانت تصب في دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي فإن الأموال المستدانة عادة ما تكون قروصاً خارجية طويلة الأجل أما إذا كان الهدف من الاقتراض هو سد عجز في الميزانية أو تلبية حاجات استهلاكية لمواجهة التضخم فإن طبيعة القروض تكون قصيرة الأجل. ومن هنا يتباين أثر القروض الخارجية في اقتصاديات الدول المدينة، وذلك يكون حسب الهدف المنشود بالإضافة إلى رشادة تسيير القروض و كيفية استخدام تلك القروض، وبهذا الصدد يسعى هذا البحث إلى بيان أثر القروض الخارجية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في بعض الدول المختارة .

## مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في مدى واتجاه تأثير القروض الخارجية في الجهود النمو الاقتصادي و انعكاساتها على الاستثمار والتضخم ، وفي بعض الأحيان لجوء الدول الى القروض الخارجية تكون نعمة على اقتصاد الدول المقترضة ؛ ولأن ذلك يؤدي الى رفع معدلات الاستثمار والنمو وانخفاض معدلات التضخم ، وفي بعضها الآخر فان القروض الخارجية تكون نقمة على اقتصاد الدول المقترضة؛ و لأن ذلك يؤدي الى خفض معدلات الاستثمار والنمو وارتفاع معدلات التضخم .

## أسئلة البحث:

### يمكن طرح الأسئلة الآتية:

١. ما الآثار المترتبة و المتراكمة للقروض الخارجية؟

٢. ما مدى انعكاسات القروض الخارجية على المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي ، الاستثمار، معدل التضخم؟

### أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث في انه يبحث عن مدى تأثير القروض الخارجية في المتغيرات الاقتصادية الكلية لاسيما في الدول التي مرت بتقلبات اقتصادية ومالية وسياسية وأمنية ،وكذلك كيف يمكن الاستفادة من القروض الخارجية لجعلها قناة لدعم الاستثمار المحلي وتحقيق النمو الاقتصادي بدلاً من عبء مادي يثقل كاهل الاقتصاد من خلال الفوائد والأقساط المدفوعة أو من خلال رفع مستوى النفقات الاستهلاكية وحدوث معدلات مرتفعة من التضخم .

### هدف البحث

يتمثل أهداف البحث في النقاط الآتية:

قياس وتحليل أثر القروض الخارجية في النمو الاقتصادي والاستثمار و التضخم في الدول المختارة (الولايات المتحدة الأمريكية ، مصر ، العراق) للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٠).

### فرضية البحث :

تتضمن فرضية البحث أن القروض الخارجية لها آثار إيجابية كبيرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الولايات المتحدة الأمريكية. و في مصر لها آثار متوسطة (إيجابياً - سلبياً) ولكن القروض الخارجية لها اثار سلبية كبيرة في المتغيرات

الاقتصادىة الكلىة فى العراق.

### منهجىة البءء

من آجل ءءقلىق هءء البءء فقء اعءءء البءء على المنهج الوصفى ءءلىلى و المنهج القىاسى باءءءءءء المناءج المءءءءة (OLS/ARDL) مسءءءاً الى البىاناء ءءانوىة المءءوءرة للمءة (١٩٨٠-٢٠٢٠) و باءءءءءء برنامج (E-views).

### هىكلىة البءء:

ىءكون هءء البءء من مبعءىن رءىسىن؁ ءىء ىءناول الأول الإءار النظرى و المفاهىم للقروض الآرجىة و المءءغىراء ءاء الصلة؁ و ىءص المبعءء ءءانى بقىاس و ءءلىل آءر القروض الآرجىة فى بعض المءءغىراء الاقءءاءىة الكلىة فى بعض ءءول المءءءارة.

### ءءقىب على ءءراءاء السابءة:

إن من الأهداف الرئىسىة من عرض ءءراءاء السابءة فهم آءءاء و نوعىة العلاءة بىن مءغىراء موءوع البءء؁ و ءءلك ءءعرف على كىفىة جمع البىاناء و طرق ءءلىلها؁ و بىان طبعىة آءار القروض الآرجىة فى ءءول المءءءءة؁ لءء البءء ءءالى ىسعى الى عرض مءموءة مءءءة من ءءراءاء السابءة ءاء صلة بموءوع البءء بشكل مباءرأ و غير مباءر على النءو الآى :

(ءءىءى؁ ءىة : ٢٠٢٠) بعءوان آءر القروض الآرجىة على النمو الاقءءاءى ءءراءة قىاسىة لءالة الجزائر و ءونس للمءة (١٩٩٠-٢٠١٧). ءهءء هءءه ءءراءة الى مءرفة انعكاس القروض الآرجىة بنوعىها طوىلة الأءل و قصىرة الأءل فى النمو الاقءءاءى؁ و اعءءءء ءءراءة المنهج الوصفى ءءلىلى و المنهج الإءصائى . اسءءءءء ءءراءة ان القروض الآرجىة طوىلة الاءل ءؤءر إءجابياً فى النمو الاقءءاءى؁ و اقءءءء ءءراءة ضرورة لءوء ءءول الى القروض الآرجىة طوىلة الأءل و ءوءىبها الى المءاربع الاسءءمارىة .

(اءمء و أمىن : ٢٠١٩) بعءوان آءر ءىون الآرجىة على آءاء بعض المؤءءراء الاقءءاء الكلى فى السوءان (١٩٩٣-٢٠١٧). ءهءء ءءراءة الى مءرفة مءى ءاءىر القروض الآرجىة فى الناءج القومى الأءمالى بالاعءماء على المنهج الوصفى ءءلىلى . اسءءءءء ءءراءة أن ءىون الآرجىة فى السوءان ءؤءر سلباً فى إمكانىة اسءءءل الموءاء المءاءة و النمو الاقءءاءى؁ و اقءءءء ءءراءة القىام بءراءة الجءوى للامءة للمءاربع الءى سوف ءمول بالءىون الآرجىة.

(الغائىش : ٢٠١٩) بعءوان آءار ءىون الآرجىة و انعكاساءها على ءءنمىة الاقءءاءىة فى ءءول النامىة ءءلال فءرة (٢٠١٠-٢٠١٨). ءهءء ءءراءة الى ءسلىط الضوء على الآءار الناءءة عن ءىون الآرجىة فى ءءول النامىة بشكل عام و مصر بشكل ءاص؁ اسءءءء ءءراءة المنهج الوصفى و ءءلىلى. و اسءءءءء ءءراءة أن هنالك علاءة و قوىة و طرىءة بىن ارءءاع ءم ءىون الآرجىة و ءفاقم أعباءها من ءهة و ارءءاع نسبة ءءءءم فى مصر؁ و اقءءءء ءءراءة انه من الواءب على ءءكوءة البءء عن ءءول مسألة ءىون الآرجىة و مءاولة ءءلص منها.

(اءمء؁ ٢٠١٨) بعءوان ءءلىل و ءءور المءىونىة الآرجىة للعراق للمءة (٢٠١٠-٢٠١٦)؁ ءهءء هءءه ءءراءة الى ءقىم اسءءءءة المءىونىة الآرجىة فى العراق؁ ءعءءء ءءراءة على الأسلوب الاسءءرائى من ءءلال عءء من المؤءءراء المءعءءة؁ و اسءءءءء ءءراءة أن إءمالى ءىون العام قء آءء آءءاءاً ءصاعءياً ءءلال المءة) (٢٠١٠-٢٠١٦)؁ و اقءءءء ءءراءة العءل على رءب إءارة ءىون العام بإءار اقءءاءى كلى و اءص و سلىم للءءلب على مشكلة المءىونىة الآرجىة و ءءءىفها ءءلال رفع مساهمة القءاءاء الاقءءاءىة المءءءة فى ءولىء ءءل و الناءج و الصاءراء.

(النورىان و بنى ءاءء : ٢٠١٧): بعءوان آءر ءىون الآرجىة على النمو الاقءءاءى الأءرنى«ءراءة قىاسىة ءءلىلىة للفاءة (١٩٩١-٢٠١٥)»؁ ءهءء ءءراءة الى ءءعرف على العلاءة بىن ءىون الآرجىة و النمو الاقءءاءى. و اعءءءء على المنهج الوصفى و ءءلىلى فى الجانب النظرى بالأءفاءة الى اسءءءءء الأسلوب الأءصائى من ءءلال ءءلىل بىاناء السلاسل الزمنىة



. استنتجت الدراسة الى وجود الفاصل الزمني بين المشاريع الرأسمالية الممولة بالتمويل الخارجي و تحقيق معدلات نمو موجب مع وجود اثر سلبي للديون الخارجية ممثلا بزيادة تكلفة التمويل الخارجي فوق المطلوب، و اقترحت الدراسة ضرورة ترشيد الاقتراض الخارجي و أن تعمل الحكومة على القروض لاغراض إنتاجية تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي ومحاربة الفساد بكافة أشكاله، حيث يعتبر من اسباب تفاقم مشكلة المديونية.

(ابو مدللة و شاهين، ٢٠١٦) بعنوان أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي (حالة بعض الدول العربية المقترضة)، تبحث هذه الدراسة الى تحليل أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية المقترضة، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي والأسلوب القياسي بالاعتماد على البيانات للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، وخلصت الدراسة الى ان الديون الخارجية لها تأثير سلبي ملحوظ في النمو الاقتصادي في الدول العربية و لا تتوفر لدى الدول الحالة الدراسية قدرة و طاقة على الوفاء بخدمة ديونها وعلى الرغم من لجوء الدول العربية الى الديون الخارجية لم تحقق النمو الاقتصادي المستهدف. ومن الواجب على الدول العربية، المقترضة عن تباعد عن الديون لانها تمتاز بشروط الصعبة و يشكل عبئاً ثقيلاً على اقتصاد تلك الدول، و اذا اقتضى يجب ان يكون القرض موجهاً فقط للاغراض الاستثمارية وعليها تجنب من الاقتراض من اجل تغطية عجز الموازنات الحكومية.

من خلال عرض ومناقشة الدراسات السابقة، نجد ان معظمها اعتمدت على دراسة وتحليل أثر القروض الخارجية في الدول النامية، إلا أن البحث عن قياس و تحليل الديون الخارجية في الدول النامية ومقارنتها مع الدول المتقدمة لا يزال محدوداً ولم يحظ بالاهتمام المطلوب. كذلك نجد ان في غالبية تلك الدراسات الادوات التحليلية المستخدمة هي النماذج القياسية القديمة وبيانات لفترة زمنية قصيرة، يتبين ان استخدام البيانات الزمنية الطويلة الممتثلة بـ (Time Series) واستخدام النماذج القياسية الحديثة لا يزال محدوداً ولم ينل الاهتمام المطلوب إلى ذلك فإن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على العلاقة و أثر بين متغيرين فقط (القروض الخارجية والنمو الاقتصادي)، إلا أن استخدام المتغيرات الاخرى (كالاستثمار ومعدل التضخم) لا يزال محدوداً ولم تحظ بالاهتمام المطلوب.

## المبحث الأول

### الإطار النظري والمفاهيمي للقروض الخارجية

#### أولاً: مفهوم القروض وانواعها:

#### ١. مفهوم القروض والقروض الخارجية :

القرض هو مبلغ من المال بموجب عقدي الطرفين التي تتعهد برد مبلغ القرض مضافاً اليه فوائد قد يكون عيناً أو نقداً، الا ان القرض النقدي اكثر شيوعاً (عبد، ٢٠٠٨ : ص ٣)، حيث إن القروض الخارجية هي اتفاق بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية، مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض<sup>١</sup> (عداي، ٢٠١٦، ص ١٢).

وبعبارة اخرى هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد وطني ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن السنة الواحدة أو أكثر و تكون مستحقة الأداء للجهة المقترضة عن طريق الدفع للعملة الاجنبية او عن طريق تصدير السلع والخدمات اليها، و يكون الدفع اما عن الطريق الحكومة او الهيئات الرسمية (عطية، ٢٠٢٠، ص ١١٩).

ويعرفه صندوق النقد الدولي بأن القروض الخارجية جزء غير مسدد من الخصومات الفعلية الجارية وليست الاجمالية

١ \* وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية. ويكون سبب هذا الإنقطاع في أغلب الأحيان راجعاً إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية ( آمال، ٢٠٠٥ : ص ١٣٦ ).



المستحقة على مقيمين في اقتصاد ما تجاه غير المقيمين والتي تقتضي من المدين أداء مدفوعات لسداد اصل القرض و/ اوالفائدة عند نقطة أونقاط زمنية في المستقبل(صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤ : ص٢٢)، بينما يعرف البنك الدولي القروض الخارجية بأنها « المبلغ من المال التي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب للأفراد والهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات ( جديدي وحياة، ٢٠٢٠: ص ١٧٦).

في ضوء التعاريف السابقة يمكن تعريف القروض الخارجية بأنها « مبلغ من المال الذي تقرضه الدولة او احدى مؤسساتها من المصدر الخارجي لتغطية القصور في الموارد والإمكانات المالية المتاحة وتحقيق معدل النمو في مستويات مرتفعة وعملية الاقتراض عادة تتم من خلال عقد او اتفاق حول التزام الدول المقترضة بسدادها مع الفوائد المترتبة عليها خلال المدة الزمنية المتفق عليها ».

## ٢. انواع القروض :

تقسم القروض حسب أنواع وأقسام مختلفة ، إلا ان اهمها كالآتي :

### حسب المدة الزمنية:

وتنقسم الى (اسماعيل، ٢٠٢١: ص ٥٥):

١. القروض القصيرة الاجل: وهي القروض التي تكون مدة استحقاقها اقل من السنة ويتم استخدامها من اجل تمويل العجز المؤقت في الموازنة العامة.

٢. القروض المتوسطة الاجل: وهي القروض التي يتم سدادها في مدة اكثر من السنة وأقل من خمس سنوات.

٣. القروض طويلة الاجل: وهي القروض التي تسدد على فترات بعيدة المدى تصل الى خمس سنوات سواء كانت من خلال النقد الاجنبي أو السلع والخدمات.

## حسب مصدر الجهة المقترضة :

وتنقسم الى(عطية، ٢٠٢٠ : ص ١٢٠):

١. القروض الرسمية: تلك القروض التي تمنحها الحكومة الاجنبية الى حكومة اخرى.

٢. القروض الخاصة: تلك القروض التي تمنحها البنوك الاجنبية الخاصة الى حكومة ما أو إلى مؤسسة عامة أو إلى البنوك.

٣. القروض المتعددة الاطراف: تلك القروض التي تمنحها المنظمات الدولية.

### القروض الخارجية حسب قابليتها للجدولة:

وتنقسم الى (جاسم وسلمان، ٢٠١٧: ص ١٢٣):

١. القروض قابلة الجدول: وهي القروض المستحقة لمنظمات دولية أو اقليمية مثل البنك الدولي او صندوق النقد الدولي، وبالنسبة لهذا النوع من القروض يجب على البلد المعني الوفاء بها في مواعيد استحقاقها بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية و المالية والسياسية .

٢. القروض التجارية:هي القروض المستحقة للمصارف التجارية الخارجية ومن ثم إعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين المصارف الدائنة والدول المعنية وتتم عمليات الجدولة في النادي لندن.



٣. القروض الرسمية لحكومية: تتمثل في القروض المستحقة أو المضمونة لحكومات يتم إعادة جدولة هذا النوع من الديون عن طريق نادي باريس.

#### ثانياً: القروض الخارجية بين الجدل والنقاش:

مسألة القروض الخارجية موضوع شائك يثير كثيراً من التساؤلات حول جديتها وامكاناتها في احداث النمو وتطور في الدول المستقبلية، وفي هذا الأطار هنالك اتجاهان فكريان تباين نظرياً وعملياً حول ذلك و هما:

##### ١. المؤيدون:

يحتل القروض الخارجية من وجهات نظر التقليديين مكانة مهمة، لتأثيرها الإيجابي في نمو اقتصاديات الدول النامية وتطورها، نظراً لما تعانيه من عدم القدرة على توفير المتطلبات اللازمة لإعادة هيكلة اقتصادياتها، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، لذا وحسب وجهة نظر التقليديين فإن الأثر الإيجابي للقروض الخارجية يمكن في توفير موارد مالية إضافية تسد فجوة كبرى لهاتين الفجوتين، ثم تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وإزالة التحديات التي تواجه عملية التنمية في تلك الدول، ويكون الأثر الإيجابي للقروض على فجوة الادخارات المحلية من خلال زيادة المباشرة بحجم الاستثمارات المترتبة على القروض بقيمة و حجم القروض نفسها، هذا فضلاً عن زيادة غير مباشرة في التراكم الرأسمالي المحلي من خلال زيادة مستوى الدخل ومن ثم المعدلات الادخار المحلي، اما بالنسبة لفجوة العملات الاجنبية فإن القروض الخارجية تعد مصدراً إضافياً للعملات الاجنبية، تساهم في زيادة مقدرة الدول المستقبلية لها في الحصول على متطلباتها الاستيرادية من السلع الرأسمالية و السلعة الوسيطة، او من خلال تحرير بعض المصادر المحلية التي يمكن ان تستخدم في زيادة الانتاج للقطاعات الاقتصادية المختلفة مما يساهم في زيادات المعدل النمو الاقتصادي (الباشا واخرون، ٢٠١٦: ص ٨٣).

##### ٢- المعارضون:

عارض التجديديون ما جاء به التقليديون، وذلك بناء على نتائجهم التي توصلوا اليها من خلال دراساتهم المستفيضة، حيث توصلوا الى ان تأثير الرأسمال الاجنبي بصورة خاصة القروض الخارجية في معدل النمو في الدخل القومي كان ضعيفاً جداً، ان لم يكن سالبا، و سبب ذلك يعود إلى انخفاض معدلات الادخار و زيادة رأس المال الى الانتاج، و أشاروا إلى ان جزءاً كبيراً من هذه القروض تستخدم لغرض الاستهلاك و ليس للأدخار (Griffin and Enos, 1970. pp.315)

### ثالثاً: اثار القروض الخارجية على المتغيرات الاقتصادية:

هنالك اثار مختلفة ومتنوعة للقروض الخارجية على الاقتصاد بشكل عام والمتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل خاص، الا ان البحث الحالي ركز على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية موضوع البحث وذلك على نحو الاتي :

#### ١. أثر القروض الخارجية في النمو الاقتصادي:

من الممكن أن تؤثر القروض الخارجية بالإيجاب أو السلب في النمو الاقتصادي، وذلك حسب استخدام كل دولة للقروض (الشافعي ٢٠١٦، ص ٢٣)، أوضح نموذج «هاورد دومار» الآثار الإيجابية للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية واستخدام القروض في سد تلك الفجوة وما له من أثر إيجابي للوصول إلى معدل النمو المرغوب فيه، بينما أظهرت بعض الدراسات الأثر السلبي للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي؛ حيث إن تأثير رأس المال الأجنبي على معدل النمو في الدخل القومي ضعيفاً، إن لم يكن سالباً، وسبب ذلك انخفاض معدلات الادخار وزيادة نسبة الرأس المال، كما أن جزءاً كبيراً من القروض الخارجية يستخدم في الاستهلاك وليس لزيادة الادخار (ابراهيم، ٢٠١٦: ص ٦٦).

#### ٢. أثر القروض الخارجية في الاستثمار :



ان القروض الخارجىة لها اهمىة كبرىة فى دعم الأستثمارالمحلى و ذلك من خلال توفير الموارد المالىة الأجنبىة التى تطلبها المشروعات الاستثمارىة، و إن القروض الخارجىة لها أثر اىجابى فى الأستثمار اذا استخدمت وتم توجيه القروض الى القنوات الاستثمارىة الصحىحة ( احمد، ٢٠١٣، ص١٤٩)، الا ان القروض الخارجىة تؤدى الى ضعف القدره على الاستعاب استثمارات محلىة جدىة، فضلا عن ان يؤثر القروض الخارجىة على المدخرات المحلىة باعتبار ان الأعباء الناجمة من خدمة الدين المتمثلة فى مدفوعات الدين تستقطع جزء من الدخل فى صورة تسرىبات لا يستفید منها هذا الدخل بل تعتبر جزءاً من استهلاك الدخل بالتالى يضغط هذا العبء على المدخرات الاجمالىة و يحرم الاستثمار من الاستفادة منه (ابو مدللة ٢٠١٥، كص ٧٦).

### 3. أثر القروض الخارجىة فى التضخم:

هنالك تأثیر إىجابى للقروض الخارجىة فى التضخم عند استخدام القروض الخارجىة فى مشروعات الانتاجىة المحلىة وذلك يؤدى الى تقليل المواد المستورده وتغطية الاحتياجات السوقىة بالمنتجات المحلىة وقد يساهم فى منع رفع المستوى العام للأسعار ( ابراهىم، ٢٠٢١، ص٧٣)، لكن من جهة الاخرى يقاس تأثیر القروض الخارجىة فى التضخم من خلال طبع النقود لسداد القرض، فإن الاقتراض الخارجى يؤدى إلى زيادة المعروض النقدى و يؤدى الى تخفىض قىمة العملة المحلىة و تدهور القىمة الحقىقىة للمدخرات هذا من جهة، ومن جهة اخرى الإصدار النقدى المفرط الناجم عن القروض الخارجىة يؤدى إلى زيادة الإنفاق وزيادة الطلب و حدوث الارتفاع فى المستوى العام للأسعار ثم حدوث التضخم (احمد و أمىن، ٢٠١٩، ص١٨).

## المبث الثانى

### الإطار القياسى التحلىلى للمبث

المقدمة:

ىتكون النموذج الاقتصادى (Economic Model) بصفة عامة من المعادلات الرىاضىة التى تعبر عن مختلف العلاقات بين المتغىرات الاقتصادىة ذات العلاقة، بهدف التعرف على طبعىة العلاقة بين تلك المتغىرات و قىاس أثارها المتبادل. واصبح من الواضح أن النقطة الأساسىة فى كل البحوث التطبيقىة هى العلاقة المفترضة بين متغىر معتمد ومتغىرات مستقلة. وىستخدم نموذج الاقتصاد القياسى لتفسىر سلوك جزء من مجتمع يحتوى على الأقل متغىراً مستقلاً واحداً لا يساوى صفرأ. وكذلك ىستخدم نموذج الاقتصاد القياسى للتحلىل الكمى للعلاقة بين المتغىرات المختلفة وىتضمن المتغىرات الأساسىة النظرىة إضافة الى المتغىرات العشوائىة (صالح، ٢٠٢١، ص٦٠).

ىختص هذا المبث ببيان مراحل بناء النموذج القياسى خلال الاستعانة ببعض المعادلات والاختبارات والتقىرات على النحو الآتى:

#### أولاً : مرحلة توصىف النموذج القياسى:

تحكم العلاقة بين المتغىرات الاقتصادىة عدد من الصىغ، أبسطها الصىغة الخطىة وهى كالأتى :

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + B_n X_n + U$$

إذ إن:

$Y =$  المتغىر التابع

$X_1, X_2 \dots X_n =$  المتغىرات المستقلة



(Coefficients) المعامل = B2, B1 , B0

=U الخطأ العشوائي / المتغيرات العشوائية

أما فيما يختص بالنماذج المستخدمة في البحث الحالي لتحقيق أهداف الدراسة وإثبات فرضياتها، فقد اعتمد البحث على بيانات (السلاسل الزمنية - Time Series ) خلال ثلاثة نماذج اساسية وهي:

**النموذج الاول : نموذج الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي):**

الهدف الرئيسي من النموذج هو تحديد أثر القروض الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر من المؤشرات الرئيسة لقياس النمو الاقتصادي، ويمكن تصوير هذا النموذج بالآتي :

$$GDP = DEBT - IR + U$$

إذ إن :

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

DEBT=القروض الخارجية

IR = سعر الفائدة / المتغير المساعد

U = الخطأ العشوائي

**النموذج الثاني: نموذج الاستثمار :**

الهدف الرئيسي من النموذج هو تحديد اثر القروض الخارجية في الاستثمار ، ويمكن تصوير هذا النموذج بالآتي :

$$IN_{it} = DEBT_{it} - IR_{it} + U_{it}$$

إذ إن :

IN = الاستثمار

DEBT=القروض الخارجية

IR = سعر الفائدة / المتغير المساعد

U = الخطأ العشوائي

i = عدد المشاهدات / تستخدم فقط للنماذج (السلاسل الزمنية)

t = الزمن / تستخدم للنماذج (السلاسل الزمنية و دمج البيانات)

**النموذج الثالث: نموذج التضخم :**

الهدف الرئيسي من النموذج هو تحديد اثر القروض الخارجية في التضخم، ويمكن تصوير هذا النموذج بالآتي :

$$IF_{it} = DEBT_{it} - IR_{it} + U_{it}$$



إذ أن :

IF = الاستثمار

DEBT = القروض الخارجية

IR = سعر الفائدة / المتغير المساعد

U = الخطأ العشوائي

i = عدد المشاهدات / تستخدم فقط للنماذج (السلاسل الزمنية)

t = الزمن / تستخدم للنماذج (السلاسل الزمنية و دمج البيانات)

ثانياً : مرحلة جمع البيانات وتقدير المتغيرات واختبارها:

تتضمن هذه المرحلة مجموعة من الاختبارات منها :

### ١. الثبات و الاستقرار للبيانات و المتغيرات (Stationary test /Unit root test)

ان موضوع الثبات والاستقرار في البيانات من الافتراضات الأساسية في النظريات الاقتصادية التقليدية و الحديثة، فالثبات والأستقرار يؤديان دوراً أساسياً في الدراسات القياسية . وتشير الاستقرارية في السلاسل الزمنية الى طبيعة نمط الظاهرة المدروسة وكيفية توزيعها حيث تقسم الى نوعين من السلاسل الزمنية وهي مستقره: تتميز هذه السلاسل بكون بياناتها تتذبذب حول وسط حسابي ثابت وتباين ثابت ولا تميل الى الزيادة او النقصان أي لاتحتوي على اتجاه عام ، أما السلاسل الزمنية غير المستقرة هي السلاسل التي لاتتملك وسطاً وتبايناً وتميل بياناتها نحو الزيادة والنقصان أي تملك اتجاهاً عاماً وفي التنبؤ يتم تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة للحصول على تنبؤات اكثر دقة، هنالك مؤشرات كثيرة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات و الأستقرار في البيانات، الا ان كلاً من (Perron –Phillips و Fuller-Dickey Augmented) من المؤشرات الاكثر شيوعاً (احمد وفرج، ٢٠١٧: ص ٤٠٤) كما تبين من الجدول الآتي:

#### الجدول (١)

نتائج اختبار الثبات والاستقرارية (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة

Dickey-Fuller at Level		Dickey-Fuller at First Difference		philips-perron) at) First Difference		المتغيرات	الدول
Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend		
1.0000	1.0000	1.0000	0.9499	1.0000	٠,٠٥٣٥	القروض الخارجية	الولايات المتحدة الامريكية
0.9987	0.2943	0.0031	0.0090	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	الناتج المحلي الإجمالي	
0.1814	0.1086	0.0001	0.0010	٠,٠٠٠١	٠,٠٠١٠	الاستثمار	
0.0000	0.0001	0.0000	0.0002	٠,٠٠٠٠	0.0001	التضخم	
0.2099	0.0601	0.0000	0.0001	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠١	سعر الفائدة	



Dickey-Fuller at Level		Dickey-Fuller at First Difference		philips-perron) at First Difference		المتغيرات	
Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend		
١,٠٠٠٠	1.0000	٠,٠٩٩٨	٠,١٢٩٨	0.0222	٠,٠٦٢٨	القروض الخارجية	مصر
٠,٩٩٩٧	٠,٩٨٠٨	٠,٠٠٢٨	٠,٠١٠٢	0.0028	0.0000	الناتج المحلي الإجمالي	
٠,٦٥٦٣	٠,٢٢٨١	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	0.0000	0.0000	الاستثمار	
٠,٠٢٣٦	0.0750	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	التضخم	
٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠٣	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٣	٠,٠٠٠٠	0.0000	سعر الفائدة	
Dickey-Fuller at Level		Dickey-Fuller at First Difference		philips-perron) at First Difference		المتغيرات	
Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend		
0.4774	0.3284	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	0.0000	0.0000	القروض الخارجية	العراق
٠,٥٠٦٨	٠,٢٧١٦	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	0.0000	الناتج المحلي الإجمالي	
٠,٠٠٦٢	٠,٣٦٥٨	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	0.0000	0.0000	الاستثمار	
٠,٠٩٦٤	٠,١٨٧١	0.0000	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	التضخم	
٠,٢٠٣٨	٠,٣٣٥٥	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٢	سعر الفائدة	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة وباستخدام برنامج (E-views).

و من خلال الجدول (1) يتضح أن كافة المتغيرات لدول موضوع البحث تكون معنوية في الفرق الاول (First Difference) في (Intercept / Trend) عند مستوى الدلالة الاحصائية (1%، 5%، 10%)، اي ان هناك استقرارية في معظم بيانات السلاسل الزمنية، وبذلك فإن هذه النتائج تدعم اجراء الارتباط (Correlation) والتكامل المشترك (Co- integration) بين متغيرات موضوع البحث .

## ٢. الارتباط بين المتغيرات (Correlation)

هنالك عدة طرائق لقياس العلاقات الاقتصادية أبسطها معامل الارتباط، والارتباط يمكن تعريفه بأنه مقياس لدرجة اقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير آخر أو في مجموعة من المتغيرات الأخرى. ويسمى الارتباط بين متغيرين اثنين بالارتباط البسيط (Simple Correlation)، كما يسمى الارتباط بين أكثر من متغيرين بالارتباط المتعدد (Multiple Correlation). الغرض الاساسي من هذا الاختبار نقطتان اساسيتان: الأولى: لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات (اشارة سالبة -) تعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، بينما (الإشارة الموجبة +) تعني وجود علاقة طردية بين المتغيرات.

الثانية: لتحديد حجم العلاقة بين متغيرات موضوع البحث، وعلى الرغم من وجود وجهات نظر حول تفسير معامل الارتباط و حجم العلاقة بين المتغيرات، الا انه وبشكل عام (اذا كانت نتيجة التحليل قريبة من الواحد الصحيح تدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرات، و اذا اكانت نتيجة التحليل قريبة من الصفر دلت على ضعف العلاقة بين المتغيرات، بينما الحد المتوسط لقبول النتيجة يساوي ٠,٥، فما فوق) (صالح، ٢٠٢١: ص ٦٣). كما يتضح من الجدول الآتي:



## لجدول (۲)

نتائج اختبار (Correlation) لبيان علاقات الارتباطية بين متغيرات النموذج في الدول المختارة

النموذج الاول (GDP=DEBT , IR)				الدول
نوع العلاقة	مستوى الأرتباط	حجم العلاقة	المتغيرات	
موجبة	تام	۱,۰۰۰	الناتج المحلي الاجمالي	الولايات المتحدة الامريكية
موجبة	قوي جدا	۰,۹۸۶	القروض الخارجية	
سالبة	قوي	- ۰,۷۹۱	سعر الفائدة	
النموذج الثاني (IN=DEBT , IR)				
نوع العلاقة	مستوى الأرتباط	حجم العلاقة	المتغيرات	
موجبة	تام	۱,۰۰۰	الاستثمار	
سالبة	متوسط	-0.683	القروض الخارجية	
موجبة	متوسط	0.698	سعر الفائدة	
النموذج الثالث (IF=DEBT , IR)				
نوع العلاقة	مستوى الأرتباط	حجم العلاقة	المتغيرات	
موجبة	تام	1.000	التضخم	
سالبة	متوسط	-0.520	القروض الخارجية	
موجبة	ضعيف	0.498	سعر الفائدة	
النموذج الاول (GDP=DEBT , IR)				مصر
نوع العلاقة	مستوى الأرتباط	حجم العلاقة	المتغيرات	
موجبة	تام	۱,۰۰۰	الناتج المحلي الاجمالي	
موجبة	متوسط	0.583	القروض الخارجية	
موجبة	ضعيف	0.369	سعر الفائدة	
النموذج الثاني (IN=DEBT , IR)				
نوع العلاقة	مستوى الأرتباط	حجم العلاقة	المتغيرات	
موجبة	تام	1.000	الأستثمار	
سالبة	ضعيف	-0.298	القروض الخارجية	
موجبة	ضعيف	0.449	سعر الفائدة	
النموذج الثالث (IF=DEBT , IR)				
نوع العلاقة	مستوى الأرتباط	حجم العلاقة	المتغيرات	
موجبة	تام	۱,۰۰۰	التضخم	
موجبة	ضعيف	0.379	القروض الخارجية	
سالبة	ضعيف	-0.504	سعر الفائدة	



النموذج الاول (GDP=DEBT , IR)			
نوع العلاقة	مستوى الارتباط	حجم العلاقة	المتغيرات
موجبة	تام	١,٠٠٠	الناتج المحلي الاجمالي
موجبة	قوي	0.802	القروض الخارجية
سالبة	ضعيف	-0.389	سعر الفائدة
النموذج الثاني (IN=DEBT , IR)			
نوع العلاقة	مستوى الارتباط	حجم العلاقة	المتغيرات
موجبة	تام	١,٠٠٠	الاستثمار
سالبة	ضعيف	-0.291	القروض الخارجية
موجبة	ضعيف	0.138	سعر الفائدة
النموذج الثالث (IF=DEBT , IR)			
نوع العلاقة	مستوى الارتباط	حجم العلاقة	المتغيرات
موجبة	تام	١,٠٠٠	التضخم
سالبة	ضعيف	-0.216	القروض الخارجية
موجبة	ضعيف جدا	0.006	سعر الفائدة

العراق

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة وباستخدام برنامج (E-views).

ومن خلال الجدول (٢) يتضح ما يلي:

١. في الولايات المتحدة الامريكية:

هناك علاقة قوية جداً بين القروض الخارجية و النمو الاقتصادي، الا ان هنالك علاقة متوسطة بين القروض الخارجية وكل من الاستثمار والتضخم.

٢. في مصر:

هناك علاقة متوسطة بين القروض الخارجية و النمو الاقتصادي، الا ان هنالك علاقة ضعيفة بين القروض الخارجية وكل من الاستثمار والتضخم.

٣. في العراق:

هناك علاقة قوية بين القروض الخارجية و النمو الاقتصادي، الا ان هنالك علاقة ضعيفة بين القروض الخارجية وكل من الاستثمار والتضخم.

٣. التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج (Johansen Co-integration test)

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة وفحص درجة الارتباط بين المتغيرات؛ فان اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات المبحوثة (احمد، ٢٠١٩: ص ٢٥٩)، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري وجود على الاقل علاقة واحدة بين المتغيرات (لنماذج السلاسل الزمنية) ، ووجود على الاقل علاقة بين نصف المتغيرات (لنماذج دمج البيانات)، وتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (٣).



الجدول (٣)

نتائج اختبار (Johansen) لبيان التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في الدول المختارة جدول

) Johansen Test) USA				
(Critical Value (0.05 Maximum Eigenvalue	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	(Critical Value (0.05 Trace statistic	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Variables المتغيرات
0.0004	38.33101	0.0000	88.80380	القروض الخارجية
0.0039	32.11832	0.0004	63.87610	الناتج المحلي الاجمالي
0.2272	25.82321	0.0420	25.87211	الاستثمار
0.4234	19.38704	0.0990	42.91525	التضخم
0.0744	12.51798	0.0744	12.51798	سعر الفائدة
) Johansen Test) Egypt				
(Critical Value (0.05 Maximum Eigenvalue	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	(Critical Value (0.05 Trace statistic	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Variables المتغيرات
0.0003	33.87687	0.0001	69.81889	القروض الخارجية
0.0306	27.58434	0.0833	47.85613	الناتج المحلي الاجمالي
0.7982	21.13162	0.6979	15.49471	الاستثمار
0.8398	14.26460	0.6015	29.79707	لتضخم
0.1059	3.841466	0.1059	3.841466	سعر الفائدة
) Johansen Test) Iraq				
(Critical Value (0.05 Maximum Eigenvalue	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	(Critical Value (0.05 Trace statistic	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Variables المتغيرات
0.0000	33.87687	0.0000	69.81889	القروض الخارجية
0.0118	27.58434	0.0008	47.85613	الناتج المحلي الاجمالي
0.4232	21.13162	0.0296	29.79707	الاستثمار
0.1014	14.26460	0.0177	15.49471	لتضخم
0.0131	3.841466	0.0131	3.841466	سعر الفائدة
Bounds Test) USA)				
F-Bounds Test	Value	Significant level	(I(0 Lower	(I(1 Upper
	12.0700	10%	2.45	3.52
	اكبر بكثير من قيمة (Upper)	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Bounds Test) Egypt)				
F-Bounds Test	Value	Significant level	(I(0 Lower	(I(1 Upper
	4.4770	10%	2.45	3.52
	اكبر بكثير من قيمة (Upper)	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Bounds Test) Iraq)				



F-Bounds Test	Value	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper
	15.1683 أكبر بكثير من قيمة (Upper)	10%	3.03	4.06
	5%	3.47	4.57	
	2.5%	3.89	5.07	
	1%	4.4	5.72	

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على برامج 10 E-views

و من خلال الجدول (3) ومن خلال اختبار (Augmented Dickey- Fuller/ Phillips-Perron) يتضح أن كافة المتغيرات تكون معنوية في الفرق الاول (First Difference) في (Intercept / Trend) عند مستوى الدلالة الاحصائية (1%، 5%، 10%) لأن قيمة الاحتمالية الحرجة (Prob.) اقل من القيمة المحددة (0,0)، اي ان هناك استقرارية في معظم بيانات السلاسل الزمنية، وبذلك فإن هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co- integration) بين متغيرات موضوع البحث .

#### 5. تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

ان نتائج الثبات و الاستقرار و التكامل المشترك والعلاقة السببية يعتبر اساساً قويا لتقدير النموذج، على الرغم من وجود نماذج مختلفة ومتعددة لتقدير المعلمات، الا ان نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) يعد أحد الأساليب الرئيسية المستخدمة لتقدير المعلمات، وفي الآونة الأخيرة تعد دراسة التكامل المشترك باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Autoregressive Distributed Lags - ARDL) هو ايضا ضمن النماذج الشائعة لتقدير المعلمات، والملائمة وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية و القياسية التي تعتبر ملائمة للبيانات المتوفرة وتعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (الحجم والقيمة و اشارة) و يتفق مع تقديرات الاحصائية، و المعلمات المقدره الواردة في الجداول الادناه :

#### جدول (5)

نتائج المعلمات المقدره لنموذج النمو الاقتصادي في الدول المختارة

الدول المختارة	المتغيرات	المعلمات	مستوى المعنوية
الولايات المتحدة الامريكية	القروض الخارجية	7.48	0.0001
	سعر الفائدة	-6.69	0.1116
	C	4.03	0.0015
مصر	القروض الخارجية	3.41	0.0007
	سعر الفائدة	-2.80	0.0043
	C	1.17	0.0003
العراق	القروض الخارجية	-1.15	0.0366
	سعر الفائدة	-6.51	0,0569
	C	3.89	0.0034

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة وباستخدام برنامج (E-views).

من خلال نتائج التقدير في الجدول (5) يتضح ما يأتي :



ان غالبية المتغيرات الداخلة في النماذج المختلفة للدول كافة لها علاقة قوية و معنوية مع النمو الاقتصادي ، وفيما يأتي نوضح حجم والمعلومات المقدرة و إشارتها بحسب الدول :

**في الولايات المتحدة الامريكية:** اعتماداً على (حجم) المعلومات المقدرة و اشاراتها الخاصة ، كلما زادت القروض الخارجية (١%) أدى الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (7.48%) ، وقد يكون بسبب تخصيص هذه القروض للأغراض الاستثمارية و بناء المشاريع المنتجة وهذا سبب من اسباب زيادة تراكمات راسمالية ورفع حجم الاستثمار يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن ارتفاع سعر الفائدة أدّى إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-6.69%) وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥%) و اعتماداً على (حجم) المعلومات المقدرة وقيمتها و إشاراتها الخاصة إلى سعر الفائدة ، قد يكون بسبب وجود علاقة سالبة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار و انخفاض حجم الاستثمار تؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

**في مصر:** اعتماداً على (حجم) المعلومات المقدرة و اشاراتها الخاصة ، كلما زادت القروض الخارجية (١%) أدى الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (1.18%) قد يكون بسبب تخصيص هذا القروض للأغراض الاستثمارية و بناء المشاريع المنتجة وهذا سبب من اسباب زيادة تراكمات راسمالية ورفع حجم الاستثمار تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وهذا يتطابق مع فرضية البحث حيث فرضت بأن مصر من بعض الحالات أستفادت من القروض الخارجية، إلا أن ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-2.80%) على التوالي وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥%) و اعتماداً على (حجم) المعلومات المقدرة وقيمتها و إشاراتها الخاصة إلى السعر الفائدة، وهذا يتطابق مع الفرضية البحث حيث فرضت بأن مصر في بعض الحالات وخلال بعض الفترات أستفادت من القروض الخارجية لتحقيق النمو الاقتصادي ولكن ليس في مستوى مرتفع .

**في العراق :** اعتماداً على (حجم) المعلومات المقدرة و اشاراتها الخاصة ، كلما زادت القروض الخارجية (١%) أدى الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-1.15%) قد يكون بسبب تخصيص هذا القروض للأغراض الحربية و الاستهلاكية وهذا سبب من اسباب زيادة معدلات اسعار و التضخم وتؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن ارتفاع سعر الفائدة أدّى إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-6.51%) وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥%) و اعتماداً على (حجم) المعلومات المقدرة وقيمتها و إشاراتها الخاصة إلى السعر الفائدة النمو الاقتصادي قديكون بسبب وجود علاقة سالبة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار و انخفاض حجم الاستثمار تؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

#### الجدول(٦)

#### نتائج المعلومات المقدرة لنموذج الأستثمار في الدول المختارة

الدول المختارة	المتغيرات	المعلومات	مستوى المعنوية
الولايات المتحدة الامريكية	القروض الخارجية	2.18	0.0230
	سعر الفائدة	-0.52	0.0174
	C	5.06	0.1019
مصر	القروض الخارجية	3.83	0.1949
	سعر الفائدة	-0.13	0.0438
	C	-1.37	0.5620
العراق	القروض الخارجية	-3.92	0.0516
	سعر الفائدة	-0.37	0.0387
	C	5.60	0.0004



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة وباستخدام برنامج (E-views).

من خلال نتائج التقدير في الجدول (٦) يتضح ما يأتي :

ان غالبية المتغيرات الداخلة في النماذج المختلفة للدول كافة لها علاقة قوية ومعنوية مع النمو الأقتصادي ، وفيما يأتي نوضح حجم المعلومات المقدرة و إشاراتنا بحسب الدول :

**في أمريكا:** اعتمادا على (حجم) المعلومات المقدرة و اشاراتها الخاصة ، كلما زادت القروض الخارجية (١٪) أدى الى زيادة الأستثمار بمقدار (٢,١٨٪) وقد يكون بسبب استخدام القروض الخارجية في المشاريع الانتاجية والاستثمارية إلا أن ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى انخفاض الأستثمار بمقدار (0.46٪) وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥٪) و اعتمادا على (حجم) المعلومات المقدرة وقيمتها و إشاراتنا الخاصة إلى السعر الفائدة.

**في مصر:** اعتمادا على (حجم) المعلومات المقدرة و اشاراتها الخاصة ، كلما زادت القروض الخارجية (١٪) أدى الى ارتفاع الأستثمار بمقدار (3.38%) وذلك يعود الى عدة اسباب ومنها وجود فرص استثمارية كثيرة في مصر وهذا يتطابق مع فرضية البحث حيث فرضت بأن مصر من بعض الحالات أستفادت من القروض الخارجية، إلا أن ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى انخفاض الأستثمار بمقدار (-0.13%) وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥٪) و اعتمادا على (حجم) المعلومات المقدرة وقيمتها و إشاراتنا الخاصة إلى السعر الفائدة.

**في العراق** اعتمادا على (حجم) المعلومات المقدرة و اشاراتها الخاصة ، كلما زادت القروض الخارجية (١٪) أدى الى انخفاض الأستثمار بمقدار (-3.92%) وذلك قد يكون بسبب استخدام القروض الخارجية لأستيراد السلع والخدمات الأستهلاكية وليس للاغراض الأستثمارية والمشاريع الاستراتيجية، إلا أن ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى انخفاض الأستثمار بمقدار (-0.37٪) وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥٪) اعتمادا على (حجم) المعلومات المقدرة وقيمتها و إشاراتنا الخاصة إلى السعر الفائدة.

#### الجدول (٧)

#### نتائج المعلومات المقدرة لنموذج التضخم في الدول المختارة

الدول المختارة	المتغيرات	المعلومات	مستوى المعنوية
الولايات المتحدة الأمريكية	القروض الخارجية	-3.74	0.0337
	سعر الفائدة	-0.36	0.0336
	C	1.23	0.1307
مصر	القروض الخارجية	-3.30	0.0923
	سعر الفائدة	-0.53	0.0080
	C	5.75	٠,١٤٣٧
العراق	القروض الخارجية	6.53	0.0704
	سعر الفائدة	-1.59	0.0475
	C	4.05	0.9167

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة وباستخدام برنامج (E-views).



من خلال نتائج التقدير في الجدول (٧) يتضح ما يأتي:

ان غالبية المتغيرات الداخلة في النماذج المختلفة للدول كافة لها علاقة قوية و معنوية مع النمو الأقتصادي ، وفيما يأتي نوضح حجم والمعلومات المقدره و إشارتها بحسب الدول :

**في الولايات المتحدة الأمريكية:** اعتمادا على (حجم) المعلومات المقدره و اشاراتها الخاصة ، كلما زادت القروض الخارجية (١%) أدى الى انخفاض معدلات التضخم بمقدار (-3.74%)، إلا أن ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى انخفاض بمقدار (-0.36%) وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥%) و اعتمادا على (حجم) المعلومات المقدره و قيمتها و اشاراتها الخاصة إلى سعر الفائدة.

**في مصر:** اعتمادا على (حجم) المعلومات المقدره و اشاراتها الخاصة ، كلما زادت القروض الخارجية (١%) أدى الى انخفاض معدلات التضخم بمقدار (-3.30%) وهذا يتطابق مع فرضية البحث حيث فرضت بأن مصر من بعض الحالات أستفادت من القروض الخارجية، إلا أن ارتفاع سعر الفائدة أديا إلى انخفاض التضخم بمقدار (-0.53%) وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥%) و اعتمادا على (حجم) المعلومات المقدره و قيمتها و اشاراتها الخاصة إلى السعر الفائدة.

**في العراق :** اعتمادا على (حجم) المعلومات المقدره و اشاراتها الخاصة ، كلما زادت القروض الخارجية (١%) أدى الى ارتفاع معدلات التضخم بمقدار (6.53%) قد يكون بسبب استخدام القروض الخارجية في استيرادات السلع الاستهلاكية، إلا أن ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى انخفاض التضخم بمقدار (-1.59%) وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥%) و اعتمادا على (حجم) المعلومات المقدره و قيمتها و اشاراتها الخاصة إلى السعر الفائدة.

#### ٦. الاختبارات الاحصائية لمصدقية النماذج المعتمدة (Diagnostic tests):

لكي يكون تقدير معلومات النموذج أكثر دقة من اجل ان يعتمد عليه صناع القرار هنالك ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر وإمكانية تطبيقه في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً لذا استخدم هذا البحث نوعين من الاختبارات هما (الاختبارات التصديقية والاختبارات التشخيصية) كالآتي :

#### اختبارات تصديقية:

هنالك اختبارات تصديقية عديدة لفحص جودة النماذج المستخدمة، الا ان اهمها هي (Adjusted R-Squared R-Squared) ، (F-test ، Std. Error ، AIC ، SSR). ونتائج التحليل على النحو الآتي:



(الجدول ٨)

نتائج الاختبارات التصديقية للنماذج المقدره

النموذج الاول : النمو الاقتصادي			
الدول	الولايات المتحدة الامريكية	مصر	العراق
الاختبار	مستوى المعنوية	مستوى المعنوية	مستوى المعنوية
R-Squared	٠,٩٩٩	٠,٩٧٧	0.774
Adjusted R2	٠,٩٩٨	٠,٩٧١	0.741
F- statistic	٣٦٩٧,٠٧٨	143.4821	23.39013
	(٠,٠٠٠٠)	(٠,٠٠٠٠)	0.0000
S.E of regression	1.92	1.66	3.88
SSR	1.07	7.12	5.12
AIC	55.00	٥٠,١١	51.7
النموذج الثاني: الاستثمار			
الدول	الولايات المتحدة الامريكية	مصر	العراق
الاختبار	مستوى المعنوية	مستوى المعنوية	مستوى المعنوية
R-Squared	٠,٨٤٩	٠,٨٥٨	0.715
Adjusted R2	٠,٨٠١	٠,٨٤٦	0.623
F- statistic	١٧,٦٠	٦٨,٨٣	18.46
	(٠,٠٠٠٠)	(٠,٠٠٠٠)	0.0000
S.E of regression	0.74	2.27	16.15
SSR	15.72	175.33	9.335
AIC	2.48	4.57	8.47
النموذج الثالث: التضخم			
الدول	الولايات المتحدة الامريكية	مصر	العراق
الاختبار	مستوى المعنوية	مستوى المعنوية	مستوى المعنوية
R-Squared	0.681	0.593	0.575
Adjusted R2	0.654	0.511	0.490
F- statistic	25.67	7.28	6.783
	(٠,٠٠٠٠)	(٠,٠٠٠٠)	(٠,٠٠٠٠)
S.E of regression	1.03	4.51	73.64
SSR	38.57	611.12	162699.4
AIC	3.00	6.02	11.60

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة وباستخدام برنامج (E-views).

ومن خلال الجدول رقم (٨) يتضح ما يأتي:

١. إن معامل التحديد (( ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R<sup>2</sup>) مرتفعة لغالبية النماذج والدول كافة وتتراوح قيمتها بين (57% الى ٩٩%) وهذا يعني ان كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية بالمتغيرات التابعة .



٢. الإختلاف بين معامل التحديد (( ومعامل التحديد المعدل ( $R^2$  Adjusted)) قليل جدا، وهذا يعني ان كافة المتغيرات الداخلة في النماذج المقدره ضرورية و مهمة ، وهذا دليل على حسن استخدام النماذج و حسن التقدير.

٣. قيمة (F) و بدلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وهي أقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ ان قيمة (SSR /Standard Error) عموماً قليلة و مقبولة وتشير الى صحة النموذج من الناحية الاحصائية من جهه أخرى.

٤. (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدره ، ويعد من المؤشرات الاحصائية المهمة ، وكلما كانت قيمة اقل كان افضل ، ومن خلال الجدول اعلاه يتبين ان القيم المفقودة في النماذج المقدره مقبولة عموماً ، وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة

#### اختبارات تشخيصية:

ضرورة اختبار صلاحية النماذج المقدره وامكانية تطبيقها في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً. كذلك لغرض اعطاء الثقة لصانع القرارات، هنالك اختبارات تشخيصية كثيرة لفحص قدرة النماذج المستخدمة، الا ان اهمها هي (VIF, LM test, Ramsey RESET test, Jarque-Bera, Brusech test). ومن خلال ما يأتي نعرض نتائج التحليل :

#### الجدول (٩)

#### نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدره

النموذج الاول : النمو الاقتصادي					
نوع المشاكل القياسية	الارتباط الذاتي	التعدد الخطي	التشخيص	عدم تجانس التباين	عدم التوزيع الطبيعي
نوع الاختبارات الدول	LM test	VIF Centered	Ramsey RE-SET test	Brusech)) test	Jarque-Bera
الولايات المتحدة الامريكية	0.3946	بين (٢-١)	0.5285	0.3749	0.4467
مصر	0.9102	بين (٢-١)	0.0543	0.0730	0.5869
العراق	0.1405	بين (٣-١)	0.7213	0.3751	0.007
النموذج الثاني: الاستثمار					
نوع المشاكل القياسية	الارتباط الذاتي	التعدد الخطي	التشخيص	عدم تجانس التباين	عدم التوزيع الطبيعي
نوع الاختبارات الدول	LM test	VIF Centered	Ramsey RE-SET test	Brusech)) test	Jarque-Bera
الولايات المتحدة الامريكية	0.1918	بين (٢-١)	0.5315	0.8906	0.5979
مصر	0.9752	بين (٢-١)	0.8127	0.4761	0.5869
العراق	0.1281	بين (٢-١)	0.0737	0.5413	0.0000
النموذج الثاني: التضخم					
نوع المشاكل القياسية	الارتباط الذاتي	التعدد الخطي	التشخيص	عدم تجانس التباين	عدم التوزيع الطبيعي



Jarque-Bera	Brusech) test (ARCH	Ramsey RE-SET test	VIF Centered	LM test	نوع الاختبارات
					الدول
0.7816	0.3316	0.1470	بين (٥-١)	0.1092	الولايات المتحدة الامريكية
0.3804	0.6111	0.0668	بين (٢-١)	0.2510	مصر
0.1367	0.5340	0.0606	بين (٣-١)	0.3984	العراق

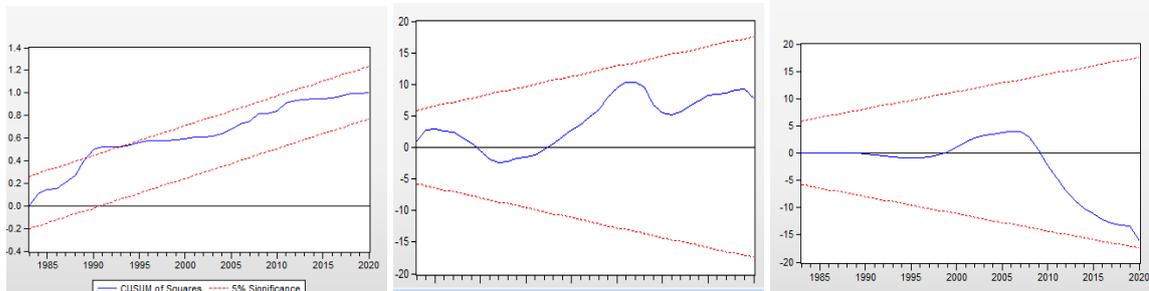
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتوفرة وباستخدام برنامج (E-views).

من خلال الجدول (٩) ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية جديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة التوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدام النماذج.

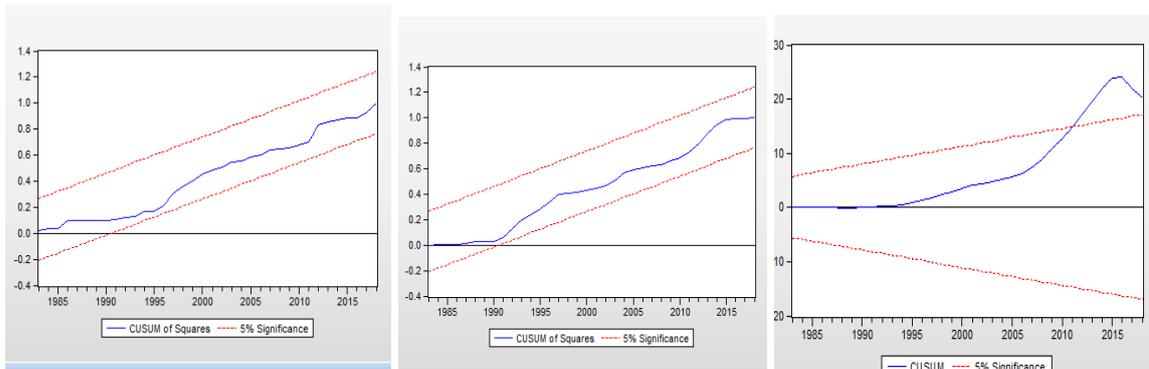
#### ٧. اختبار استقرار النماذج المستخدمة (Stability Test):

للتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النماذج المعتمدة في هذا البحث يجب استخدام الاختبارات المناسبة والموثوقة لذلك، مثل المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) (OF Squares) (رؤوف، ٢٠٢٠: ص ٩٥). ويمكن تصوير ذلك من خلال الاشكال البيانية للنماذج المعتمدة لكافة الدول عينة البحث بالآتي:

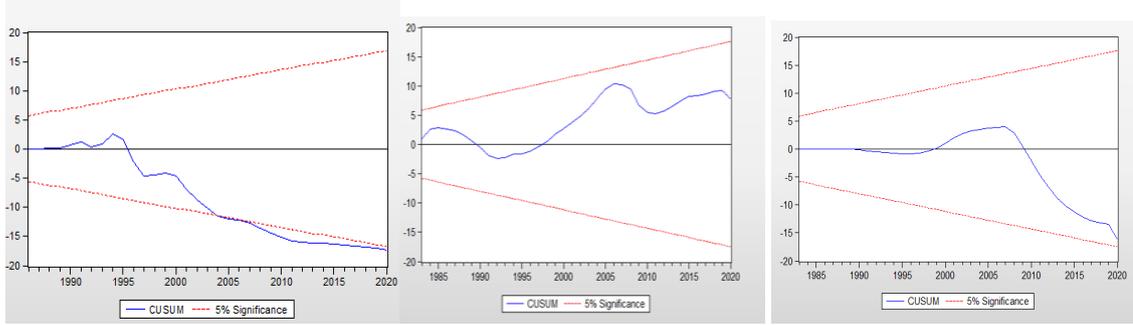
#### النماذج المعتمدة لتقدير المعلمات / امريكا



#### النماذج المعتمدة لتقدير المعلمات / مصر



#### النماذج المعتمدة لتقدير المعلمات / العراق



من خلال الأشكال الأعلى فان النماذج المستخدمة مستقرة ، لان المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطين وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوية (5%).

## الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات :

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١. تعد القروض الخارجية من احدى اهم وسائل تمويل للحكومة للحصول على موارد مالية وتغطية الفجوة بين الادخار المحلي و الاستثمار المحلي، الا ان اللجوء الى القروض الخارجية ليس بالضرورة ان يكون ايجابياً اوسلبياً انما يتوقف ذلك على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية من هذه القروض والنتائج المترتبة عليها.

٢. أظهرت النتائج أن القروض الخارجية لها تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي لكلتا الدولتين (الولايات المتحدة الأمريكية ومصر) لكن بمستويات مختلفة، وقد يكون هذا بسبب تخصيص هذه القروض للاغراض الاستثمارية وبناء المشاريع المنتجة وهذا سبب من اسباب زيادة تراكمات رأسمالية ورفع حجم الاستثمار ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٣. من خلال التحليل ظهر أن القروض الخارجية اثرت سلباً في النمو الاقتصادي في العراق وذلك قد يكون بسبب تخصيص هذه القروض للاغراض الحربية و الاستهلاكية وهذا سبب من اسباب رفع معدلات اسعار و حدوث التضخم وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

٤. تبين من النتائج القياسية أن القروض الخارجية لها الأثر الإيجابي في حجم الاستثمارات في (الولايات المتحدة الأمريكية و مصر) ولكن هذا الاثر كانت السلبية على الاستثمار في العراق و سببه يعود الى سوء توجيه واستخدام القروض الخارجية او ضعف مستوى الاستفادة منها .

٥. من خلال التحليل تبين ان القروض الخارجية لها علاقة عكسية مع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ومصر (اي كلما ارتفع حجم القروض الخارجية ادى الى انخفاض التضخم) ولكن هذا العلاقة كانت طردية في العراق و السبب يعود الى استخدام القروض الخارجية لشراء المواد الاستهلاكية و المواد الحربية .



ثانيا : المقترحات :

ومن الممكن في ضوء ماسبق من النتائج أن يقترح ما يأتي:

١. ينبغي زيادة الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة ومحاولة تنميتها من خلال زيادة الاعتمادات علي الموارد المحلية ومحاولة تنميتها من خلال تحفيز الأدخارات المحلية وتنويع الأقتصاد من خلال تطوير القطاعات الأخرى.
٢. عند اللجوء للقروض الخارجية يجب على الدول عينة البحث مراعاة مجموعة من العوامل عند تحديد المستوى الأمثل للقروض الخارجية ،مثل كفاءة المؤسسات و السياسات الأقتصادية الخاصة بالدولة ، حجم القروض ، شروط و فوائد القروض و فوائدها.
٣. من الضروري استخدام الحجم الاعظم من القروض الخارجية في الاستثمارات والمشاريع الأستراتيجية لكي يكون سبباً لزيادة تراكمات رأسمالية وهذا يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي
٤. من الواجب اعداد دراسة الجدوى التفصيلية للقروض الخارجية وتداعياتها في الأجلين القصيرة والطويلة، ودراسة النقاط الإيجابية والسلبية المتوقعة من هذه القروض على الاقتصاد المحلي عموماً وعلى المتغيرات الاقتصادية الكلية منها (الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار و التضخم) .
٥. الأستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الاعتماد على القروض الخارجية و كيفية توجيهها إلى المجالات الاستثمارية وكذلك كيفية تسديد المبالغ المقترضة مع فوائدها في الوقت المحدد.

### Measuring and analyzing the impact of external loans on some macroeconomic variables in some selected countries (USA, Egypt, Iraq) During the (1980-2020)

#### Abstract:

External debts are one of the unusual sources that some countries and governments often resort to their financial needs as a result of a number of reasons and factors of economic, financial , social and political. This resort can result from contracting or concluding a number of economic, financial , social and political impacts. This article aims to measure and analyze the impact of external debts on some macroeconomic variables in selected countries (USA, Egypt, and Iraq) for (1980-2020, in addition using the Econometrics method through applying time series and panel data on some macroeconomic variables, including (Economic growth, investment and inflation rate) in the selected countries. At the end the article concludes that there are positive and negative impact of external debts, but in general the external debts has positive impact in economic growth, investment and inflation rate in USA, but this impact is negative in Iraq, while this impact is moderately( positive and negative) in Egypt, and this difference is due to how the external debt process and the amount and type of interest rate as well as how countries direct and use external debts. Therefore, countries and governments should reconsider the issue of external loans in terms of reasons and conditions and the necessity of linking them to strategic investment projects that can service their debts without being a burden on the national economy.

Keywords: External debts, Macroeconomic variables, selected countries



## پوخته:

قەرزى دەره كى يەككە لى سەرضاو نائاسىە كانى كە دەولەتەن ئىناي بۆ دەبەن بەمەبەستى دابىنكردى سەرضاو دى دارايى بەهۆي فاكترى ئابوورى و دارايى و كۆمەلايەتى و رامىارى لىدەكە وىتەو . ئامانجى سەره كى ئەم تويذىنەو يە برىتى كۆمەلك كارىپەرىي ئابوورى و دارايى و كۆمەلايەتى و رامىارى لىدەكە وىتەو . ئامانجى سەره كى ئەم تويذىنەو يە برىتى يە لى ئىوانە كوردن و شىكاركردى كارىپەرى قەرزى دەره كى لى سەره ندىك لى طؤراو ئابوورىە هەمووكىە كان لى ولاتانى هەلبىدردا (وولايەتە يە كىرتو كانى ئەمريكا، مصر، عىراق) بۆ ماوئەي (۱۹۸۰-۲۰۲۰)، لى رىپتەي بە كارهينانى مئىوئى وەسفى و ئىوانەي بە ئىشت بەستەن بە خشتە و دانا وە هەروەها شىوازي شىكارى داتاي سالانە و داتاي وولاتان. لى دەرتەنجامە طرنطە كانى تويذىنەو كە قەرزى دەره كى كارىپەرى باش و خرايى هەيە. لى (ئەمريكا) قەرزى دەره كى كارىپەرى باشى هەيە لى سەر (طەشەي ئابوورى و وەبەرەينان و رىذەي هەلئاسان) بەلام لى (عىراق) كارىپەرىيە كى خرايى هەيە، لى كاتىكدا لى وولايى (مصر) كارىپەرىيە كى ناوئەند بوە وائە هەندىك ماوئە و كات باش و هەندىك ماوئە و كات خرايى، ئەمەش ئەطەرىتەو بۆ ئرؤسەي قەرزكردەكە و جور و قەبارەي سووي سەر قەرزەكە وە هەروەها ضؤئىتى ئاراستە كوردن و بەكار هينانى ئەو قەرزە دەره كىيە، وە ئىويستە لى سەر دەولەتە كان و حكومەتە كان كە ئىدائونەو بەكەن بەهؤكار و مەرجە كانى قەرزە كان وە ئىويستە بەكارى بهين لى ئرؤذەي و بەرهينانى زؤر طرنط بۆ ئەوئەي قەرزكردەكە نەبىتە هۆي بارطرائى لى سەر ئابوورى نەتەوئەي.

ووئە سەره كىە كان : قەرزى دەره كى ، طؤراو ئابوورىە هەمووكىە كان، وولاتانى هەلبىدردا.

## المصادر و المراجع

### أولاً: الرسائل و الأطاريح الجامعية:

۱. احمد، محمد اسماعيل محمد و الامين، علي احمد (۲۰۱۹): اثر الديون الخارجية على الأداء بعض المؤشرات الأقتصاد الكلى في السودان (۱۹۹۳-۲۰۱۷)، رساله ماجستير منشورة، كلية دراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.
۲. احمد، هاويزين خسرو (۲۰۱۳)، قياس و تحليل أثر خدمة الدين الخارجي على بعض المتغيرات الأقتصادية الكلية في الدول نامية مختارة للمدة (۱۹۸۵-۲۰۱۰)، رساله ماجستير منشورة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة السليمانية.
۳. الفتحي، بن صابر، و عثمان بنقنيش (۲۰۱۸)، المديونية الخارجية و أثرها على التنمية، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق و العلوم، جامعة مستغانم.

### ثانياً: المجلات العلمية:

۱. ابو مدللة، سمير مصطفى و شاهين، محمد اكرم (۲۰۱۶)، أثر الديون الخارجية على النمو الأقتصادي (حالة بعض الدول العربية المقترضة) (۲۰۰۰-۲۰۱۳)، مجلة الاسلامية للدراسات الأقتصادية و الادارية، قسم الأقتصاد، كلية الأقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الازهر، قطاع الغزة، فلسطين، المجلد (۲۴) العدد (۳).
۲. ابراهيم، مي فتحي يوسف (۲۰۲۱)، اثر القروض الخارجية على الأداء الأقتصادي في مصر، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، المجلد (۳۵) العدد (۱).
۳. احمد (۲۰۲۰)، تكاليف الأقتصادية للحوادث المرورية في محافظة السليمانية و تأثيرها في الناتج المحلي الأجمالي في الأقليم كوردستان العراق للمدة (۲۰۰۳-۲۰۳۰)، المجلة الأكاديمية لجامعة النوروز، المجلد (۱۰)، العدد (۱).
۴. احمد و ابراهيم، يونس علي و لافه اراس (۲۰۲۰): تأثير الازمة المالية على النشاط السياحي - إقليم كوردستان العراق



- كحالة دراسية، المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية ، المجلد(٤)، العدد(١).
٥. البدراني،قبس حسن عواد(٢٠٠٩)، الاقتراض العام الخارجي و شروط مؤسسات التمويل الدولية،مجلة الرافيدين للحقوق،كلية حقوق جامعة الموصل،المجلد (١١) العدد(٤٠).
٦. حسن،جمال قاسم (٢٠١٩)، قروض المتعثرة و أثرها على القطاع المصرفي في دول العربية،صندوق النقد العربي ، دراسات الاقتصادية،الامارات ،العدد (٥٦).
٧. سلمان،سارة عبد الرضا و جاسم، عبير محمد(٢٠١٧): علاقة بين الديون الخارجية و تبادل التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(٥٣).
٨. السيد، مصطفى حسني و البرماوي، ادهم محمد (٢٠٢٠): دراسة اثر الدين الخارجي على معدل الأستثمار المحلي لعينة من الدول النامية في فترة (١٩٩٥-٢٠١٨)،مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد(٢١)، العدد(٣).
٩. الشمري،كمال كاظم جواد و الشمري، ابتهاج احمد عبد عون (٢٠٢٠): تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي،مجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد(١٤)، العدد(٥٨).
١٠. الضائع،محمد يونس(٢٠١٠)، دور المنظمات الحكومية في علاج مشاكل القروض الخارجية،مجلة الرافيدين للحقوق، كلية الحقوق جامعة الموصل، المجلد(١٢)، العدد(٤٤).
١١. العضايلة، راضي محمد و اخرون(٢٠١٢): هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الأقتصادي(١٩٨٠-٢٠١٢)، قسم الاقتصاديات المال و الاعمال،جامعة المؤتة،مجلة العلوم الأدارية، المجلد (٤٢) العدد(٢).
١٢. الغايش،محمد يونس(٢٠١٩): أثار الديون الخارجية و انعكاساتها على تنمية الأقتصادية في الدول النامية خلال فترة(٢٠١٠-٢٠١٨)،مجلة الشريعة والقانون قسم الاقتصاد والمالية العامة، المعهد العالي للعلوم الادارية بالمنزلة، العدد(٣٤).
١٣. النويران، ثامر على ، و بني خالد، حمود حميدي (٢٠١٧)، اثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي الاردني(دراسة قياسية تحليلية للفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، مجلة الاقتصاد والمالية، الاردن، المجلد (٣)، العدد(٢)
١٤. نجادات، عبد السلام(٢٠١٢): المديونة الخارجية الاردنية و اثارها على الامن الوطني الاردني خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٠)، مجلة العلوم العراقية، جامعة البلقاء التطبيقية، العدد(٣٣) .

## Sources and references

- 1- Adamu, I. M., & Rasiah, R. (2016). External debt and growth dynamics in Nigeria. *African Development Review*, 28(3), 291-303.
- 2- Clements, B., Bhattacharya, R., & Nguyen, T. Q. (2003). External debt, public investment, and growth in low-income countries.
- 3- Kasidi, F., & Said, A. M. (2013). Impact of external debt on economic growth: A case study of Tanzania. *Advances in Management and Applied economics*, 3(4), 59
- 4- Karakaplan, M. U. (2009). The conditional effects of external debt on inflation. *Sosyal Ekonomik Arařtırmalar Dergisi*, 9(17), 203-217.
- 5- Mohamed, B. M. (2013). Assessing the short-and long-run real effects of public external debt: The case of



Tunisia. *African Development Review*, 25(4), 587-606.

6- Okech, T. C., Mweni, F. T., & Njuguna, A. G. (2016). The effect of external debt on inflation rate in Kenya, 1972-2012.

7- Saheed, Z. S., Sani, I. E., & Idakwoji, B. O. (2015). Impact of public external debt on exchange rate in Nigeria. *International Finance and Banking*, 2(1), 15-26

8- Silva, J. (2020). Impact of public and private sector external debt on economic growth: the case of Portugal. *Eurasian Economic Review*, 10(4), 607-634

9- Siddique, A., Selvanathan, E. A., & Selvanathan, S. (2015). *The impact of external debt on economic growth: Empirical evidence from highly indebted poor countries*. University of Western Australia, Economics.

10- Turan, T., & Yanıkkaya, H. (2021). External debt, growth and investment for developing countries: some evidence for the debt overhang hypothesis. *Portuguese Economic Journal*, 20(3), 319-341.